المرسل: الذوادي قوميدي

أستاذ محاضر (أ) كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1.

التصنيف في أحاديث الأحكام ومنهجياته: الأحاديث المقّريّة وبعض شروحها نموذجا

بحث مقدم طلبا للمشاركة في ملتقى الحديث وعلومه في الجزائر

مقدمة:

عنوان المداخلة: **التصنيف في أحاديث الأحكام ومنهجياته: الأحاديث المقّريّة وبعض شروحها نموذجا**، وهو يندرج في **المحور الثالث:** (اتجاهات الدرس الحديثي ومناهجه عند أعلام الجزائر)، ويرتبط بالجزئية التي بعنوان: (اتجاهات التصنيف وقيمتها).

وهو بحث يتناول نموذجين من إسهام علماء الجزائر في التصنيف في أحاديث الأحكام النموذج الأول في جمع أحاديث الأحكام، وهو العمل الذي قام به الإمام أبو عبد الله المقّري التلمساني المقّري رحمه الله (ت759هـ)، والثاني شرحه الذي قام به العلامة باي بن سيدي اعمر الكنتي الوافي (ت1348هـ/1927م).

وسؤال البحث الذي نريد الإجابة عليه في هذه الورقات هو: إلى أي مدى اهتم علماء الجزائر بالتأليف والتصنيف في الحديث وعلومه؟ وبالخصوص أحاديث الأحكام متنا وشرحا، وما معالم منهجية التصنيف في ذلك؟ وما مزايا ذلك التصنيف متنا وشرحا؟

وتبدو **أهمية هذا البحث** في تعلقه بإحياء ذكر بعض أعلام الحديث وعلومه في القطر الجزائري، والتعريف بهم، وبجهودهم وإسهاماتهم في خدمة علوم الحديث.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز إسهام بعض علماء الجزائر في خدمة الحديث وعلومه، وبالأخص في مجال خدمة سنة الأحكام، ومنهجيات درسها وسبل الاستفادة منها وتفعيلها في الواقع الراهن.

وبالمنهج **الوصفي** سيحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات السابقة.

خطة البحث:

أولا: مفهوم أحاديث الأحكام، وأهميتها، وأهم المصنفات فيها.

ثانيا: التعريف بالإمام المقّري، وبالعلامة باي بن عمر الكنتي رحمهما الله تعالى.

ثالثا: الأحاديث المقّرية لأبي عبد الله المقّري التلمساني وأهميتها ومنهجيتها.

رابعا: شرح الأحاديث المقّرية للعلامة باي بن عمر الكنتي ومنهجيته.

خاتمة: نتائج وتوصيات.

أولا: مفهوم أحاديث الأحكام، وأهميتها، وأهم المصنفات فيها.

1 . المفهوم:

أحاديث الأحكام هي الأحاديث النبوية والآثار والسنن المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية، وتشمل ما ورد عن النبيّ ρ من قول أو فعل أو تقرير، مما يتضمن خطابا شرعيا، يفهم منه حكم شرعي تكليفي أو وضعي.

. وعموما هي الأحاديث النبوية الصحيحة والحسنة وما كان منها ضعيفا ضعفا خفيف وتقوى بعاضد من نص أو معنى أو قاعدة كلية أو مقصد شرعي ثابت.

2 . الأهمية:

ولدراسة أحاديث الأحكام أهمية جلّى، لطالب العلم أو الباحث المتفقه، فهي تربي الملكة الحديثية والفقهية معا، وتنمي القدرة على الاستنباط، فيعرف الباحث مناهج العلماء في استنباطهم الأحكام ، وكيفية تنزيل هذه الحكام على النوازل الفقهية الواقعة.

والمشتغل بالفقه لابد له من مزيد عنايةٍ بالأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الأحكام الأصلية والفرعية، ليكون على بينة من أمره، فيصون نفسه من محاولة إجراء القياس على ضد المنصوص، ويحترز من مخالفة الإجماع.

وإن دراسة أحاديث الأحكام من أدق الدراسات التي تبحث في السنة النبوية، ذلك لما يحتاج إليه البحث فيها من الدقة في نقد الإسناد وتمحيص الروايات، والتحقق من صحة الحديث وضعفه، ثم العناية بشرح الحديث والاستنباط الفقهي منه، ومعرفة اتجاهات الفقهاء في الأخذ منه، وهذا لا شك عمل علمي دقيق وعميق، ومتعدد الجوانب، يحتاج إلى ملاحظة قواعد العلماء في منهج نقدهم للحديث وملاحظة الأصول المتشعبة في الاستنباط والخلاف الفقهي بين الأئمة، وما يتفرع من نقاش علمي طويل.. إلى أن يصل الباحث إلى آخر الثمرات العلمية والعملية.

يقول الدكتور نور الدين عتر رحمه الله: "وتحتاج أحاديث الأحكام إلى عمق في دراسة الحديث سندا ومتنا أولاً من حيث القَبول والرد بتطبيق قواعد المصطلح وأصول منهج النقد، للتحقق من درجة الحديث ومدى صلاحيته لاستنباط الأحكام، وثانيا بالاعتناء بمتن الحديث مفرداته جمله لغة وإعرابا وأسلوبا، وصولا إلى استنباط الأحكام والفوائد والمقاصد"[1].

3 . تاريخ التأليف في أحاديث الأحكام وأشهر مصنفاتها:

---

[1] عتر، نور الدين، إعلام الأنام شرح بلوغ المرام، دار الفرفور، دمشق، 1419هـ/1998م، (7/1).

لقد كان لسنة الأحكام حظ وافر من جهود العلماء المتقدمين فيهم والمتأخرين، فأُلِّف في شرحها عدد من المصنفات أغلبها شروح على كتب السنة عموما، ثم اختص بعضها بالأحاديث المتعلقة بالأحكام فرتبت بترتيب الأبواب الفقهية.

ومن أهم الكتب التي تمحضت لدراسة سنة الأحكام وشاع ذكرها: كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، وهو شرح للإمام أبي الفتح تقي الدين المشهور بابن دقيق العيد (ت702هـ)، على كتاب عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن مسرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي (ت600هـ).

وقد عني ابن دقيق العيد (ت702هـ) المالكي الشافعيّ في شرحه بالتعريف بالراوي الصحابي، والتحقيق اللغوي في معاني الكلمات واستعمالاتها عند العلماء واستنباط المسائل والأحكام معتمدا على القواعد الأصولية، دارسا مذاهب العلماء ومشاربهم وطرائقهم في الاستدلال، مرجحا ما يراه صوابا فكان أحسن شروح العمدة وأتقنها وأدقها.

ويعتبر عمله من أولى حلقات البحث في دراسة السنة (أحاديث الأحكام).

وللمالكية إسهام في شرح أحاديث الأحكام، من خلال شرح العمدة أيضا، من الإمام تاج الدين الفاكهاني (ت734هـ)، في كتابه رياض الأفهام شرح عمدة الأحكام في خمسة مجلدات، وهي من المصنفات جليلة النفع.

وإننا لنجد عند الأوائل من أئمة السنة عناية بالأحكام من خلال تراجم الأبواب وبعض التعليقات والشروح، كالذي نراه لدى الأئمة: البخاري، ومسلم، والترمذي، وغيرهم.

ومما اشتهر من شروح أحاديث الأحكام العمل الذي قدمه الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني (1182هـ) في كتابه سبل السلام، الذي هو شرح لكتاب بلوغ المرام من جمع أدلة ومن أهمّ الكتب التي تمحضت لأحاديث الأحكام، ورتّبها مصنفوها على أبواب الفقه:

. الأحكام الكبرى، لعبد الحق الأشبيلي المعروف بابن الخرَّاط (ت581هـ). في ستة مجلدات.
. الأحكام الوسطى، لعبد الحق الأشبيلي أيضا، في مجلدين

. الأحكام الصغرى، له أيضا، في مجلد واحد. ولابن مرزوق (ت781هـ) شرح لها.

. المنتقى من أخبار المصطفى ρ، لمجد الدين، أبي البركات ابن تيمية، (ت: 652هـ)، وهو ما شرحه الشوكاني في نيل الأوطار، في أربعة مجلدات.

. الإلمام في بيان أدلة الأحكام، للعز بن عبد السلام، (ت: 660هـ).

. تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، للعراقي، (ت: 806هـ)، وهو مطبوع، وشرحه مؤلفه في «طرح التثريب في شرح التقريب» ولم يكمله، فأتمه بعده ابنه أحمد، (ت826هـ).
بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر، (ت852هـ)، وقد طبع في مجلد.

هذه أشهر هذه المصنّفات، وغيرها كثير يتعذر الإحاطة بذكره.

ثانيا: التعريف بالإمام المقّري (الماتن)، وبالعلامة باي بن عمر الكنتي (الشارح).

1 . التعريف بالإمام المقّري:

أ . اسمه ونسبه:

هو **محمد** بن بكر بن بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر علي القرشي

أحمد بن المقّري ويكنى أبا عبد الله. وتُضبط نسبته (المقّري) على قولين:

. فتح الميم وسكون القاف ومشى عليه ابن خلدون وهو من معاصري المقْري وانتصر له عبدالوهاب بنمنصور مؤرخ المملكة المغربية في كتابه أعلام المغرب العربي.

. فتح الميم والقاف مع تشديد الثانية، وذهب إليه المقري الحفيد، وجنح إليه أبو الأجفان في كتابه "الإمام أبو عبد الله محمد المقّري التلمساني"[2].

ب . مولده:

لا يعرف بالضبط تاريخ ولادته؛ وقد قدرها العلامة محمد الفاضل ابن عاشور في حدود سنة 710هـ.

ج . مشايخه:

استفاد وتلقى معارفه من عدة مشايخ أبرزهم:

الإمامان العالمان الراسخان أبو زيد عبد الرحمن وأبو موسى ابنا الإمام الحافظ ناصر الدين أبي موسى عمران بن موسى بن يوسف المشذالي وكان رحمه الله تعالى نسيج وحده في المتأخرين[3].

د . رحلاته:

---

[2] العمراني، بدر بن عبد الإله، مقدمة تحقيقه لكتاب عمل من طب لمن حب، لأبي عبد الله المقّري التلمساني (ت758هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/ 2003م. ص16.

[3] العمراني، بدر بن عبد الإله، مقدمة تحقيقه لكتاب عمل من طب لمن حب، لأبي عبد الله المقّري التلمساني (ت758هـ)، ص16. وانظر ترجمته في: الديباج (289/1)، والمرقبة العليا لأبي الحسن النبّاهي، ص169 والإمام أبو عبد الله محمد المقري التلمساني للدكتور محمد الهادي أبو الأجفان.

رحل رحمه الله وجال بعدة مواطن كبجاية وتونس، وفاس، ومصر، والشام ومكة المكرمة... وفي كل هذه الرحلات التقى بعلماء وفقهاء أجرى معهم مباحثات ومذاكرات علمية أثرى بها زاده المعرفي.

هـ . وظائفه:

لما انتقل إلى فاس واستقر بها قُلِّد مهمة قاضي الجماعة أيام خلافة أبي عنان المريني، وظل في هذا المنصب مدة سبع سنوات، ثم عزل في سنة 756هـ، ثم أعيد مرة ثانية وظل بها إلى أن ضجر منها وتركها للانقطاع إلى الله عز وجل.

وفاته: توفي رحمه الله يوم الأربعاء التاسع والعشرين من جمادى الأولى سنة 759هـ[4].

و . أقوال العلماء فيه:

قال ابن فرحون في الديباج: "هذا الرجل مشار إليه بالعدوة الغربية اجتهادا، وخوفا وحفظا وعناية واطلاعا، ونقلا ونزاهة، سليم الصدر محافظا على العمل، حريصا على العبادة، قائما على العربية والفقه والتفسير أتم القيام، ويحفظ الحديث ويتفجر بحفظ الأخبار والتواريخ والآداب، ويشارك مشاركة فاضلة في الأصلين والجدل والمنطق، وله شعر جيد، ويتكلم في طريق الصوفية كلام أرباب المقال، ويعتني بالتدوين فيها"[5].

قال النبّاهي في المرقبة العليا: "وكان هذا الفقيه رحمه الله في غزارة الحفظ، وكثرة مادة العلم عبرة من العبر وآية من آيات الله الكُبَر؛ قلما تقع مسألة إلا ويأتي بجميع ما للناس فيها من الأقوال ويرجح ويعلّل، ويستدرك ويكمل قاضيا ماضيا عدلا.."[6].

ز . مؤلفاته:

تنوعت مصنفات الإمام المقّري بين علوم شتّى، وأفاد منها العلماء والمتعلمون، وقد وصفها حفيده بقوله: "التصانيف التي اقتادت المحاسن بزمام". وأشهرها:

. الجامع لأحكام القرآن في التفسير.

القواعد: في الفقه القواعد الفقهية به أكثر من 1200 قاعدة.

---

(4) العمراني، بدر بن عبد الإله، مقدمة تحقيقه لكتاب عمل من طب لمن حب، لأبي عبد الله المقّري التلمساني (ت758هـ)، ص17.

(5) ابن فرحون، الديباج المذهّب، دار الكتب العلمية – بيروت، ص288.

(6) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا: تاريخ قضاة الأندلس، لأيو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد ابن الحسن الجذامي النبّاهي المالقي الأندلسي (ت نحو 792هـ)، تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ -1983م. وانظر: العمراني، بدر بن عبد الإله، مقدمة تحقيقه لكتاب عمل من طب لمن حب، لأبي عبد الله المقّري التلمساني (ت758ه)، ص17.

. النظائر الفقهية.

. مقالة في طلقة المملكة.

. حاشية على المختصر الفرعي لابن الحاجب، جمعها الونشريسي، وسماها "درر القلائد، وغرر الطرر والفوائد.

. الحقائق والرقائق، وإقامة المريد، والنجم الثاقب فيما للأولياء من المناقب. ورحلة المتبتل. ولمحة العارض لتكملة ألفية بن الفارض، في التصوف.

. اختصار المحصول، في الأصول.

. شرح لغة قصائد المغربي الخطيب. وشرح التسهيل، في اللغة والنحو.

. شرح جمل الخونجي، في المنطق.

وله كتب أخرى: كالتحف والطرف. والمحاضرات. ونظم اللآلي في سلوك الأمالي. وتلخيص نظم اللآلي، المحرك لدعاوي الشر من أبي عنان، في فنون مختلفة[7].

ح . وفاته:

ذهب جلّ المترجمين للمقري إلى أن وفاته كانت سنة 759هـ رحمه الله تعالى[8].

2 . التعريف بالإمام باي بن عمر الكنتي:

أ- نسبه:

هو الشيخ باي سيدي مَحمد – بفتح أوله – الكنتي الوافي يعرف بالصغير بن الشيخ أحمد الكنتي سيدي اعمر بن الشيخ سيدي محمد الخليفة بن الشيخ سيدي المختار المشهور بالشيخ الكبير أبي بكر بن محمد بن حبيب بن الوافي بن الشيخ سيد عمر الشيخ: أحمد البكاي بن سيدي محمد الكنتي.

وقبيلة كنته إحدى القبائل العربية المنتشرة في موريتانيا ومالي والنيجر والمغرب والجزائر، والسنغال[9].

---

[7] العمراني، بدر بن عبد الإله، مقدمة تحقيقه لكتاب عمل من طب لمن حب، لأبي عبد الله المقّري التلمساني (ت758هـ)، ص18. ولخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص414.

[8] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص415.

[9] الشيخ سيدي المختار الكنتي: تح الودود شرح المقصور والممدود،، ت :مأمون محمد أحمد، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، 2002 م، ص9.

واسم كنتة يرتبط بجد القبيلة سيدي محمد الكنتي: وهو من ذرية عقبة بن نافع الفهري رضي الله عنه.

ب . مولده ونشأته:

ولد الشيخ محمد باي بن عمر في عام (1291هـ).

وقد تولى تربيته أخوه الأكبر سيدي محمد باب الزين الذي خلف والده في إدارة شؤون الزاوية فقام بالدور الأساسي في تعليم وتربية وتكوين شخصية الشيخ باي رحمه الله، وقد بقي تحت يده ولم يفارقه لطلب علم ولا لغـيره طيلة (23 سنة) بعد وفاة والدهما إلي أن توفي الشيخ سيد محمد باب الزين سنة (1314هـ) ليأتي دور الشيخ باي في تبني الزاوية التي طال ما تبنته وليقوم بدور خلافته عليهـا أحسن القيام.

أما عن طلبه للعلم فقد درس على والده الشيخ سيدي عمر أولا، ثم على أخيه الشيخ سيدي محمد باب الزين أحمد بن الشيخ سيدي المختار الكبير[10].

ج- تلاميذه:

لقد تخرج على يد الشيخ باي ما يقارب مائة عالم، ومن أشهرهم:

. الشيخ سيدي محمد بن بادي: هو ابن أخت الشيخ وأنبل تلامذته وأخصهم به كـان عالما متضلعا في كثير من الفنون له المؤلفات العديدة وهو الذي جمع نوازل الشيخ باي رحمه الله.

. الشيخ سيدي محمد البكاي: المعروف بأمك وقد كان متقناً لكتاب الله مقدما في حفظ الأحاديث وعلمها كثيرا ما يقدمه شيخه لقراءة الحديث، فقيها، بصيرا بفنون العلم كلها.

. الشيخ محمد امبارك بن سيدي عمر الأحبوسي الجعفري: في منطقة دنق (النيجر)

الشيخ محمد ولد إبراهيم الدرعي: : في منطقة (تنبكتو)

. بكته بن إبراهيم الهقاري: في منطقة (الهقار)

. عبد الواحد السوداني: في غرب إفريقيا وغيرهم[11].

ج- مؤلفاته:

أما عن مؤلفاته فقد ذكر (بول ماري) العديد من مؤلفاته وهي[12]:

---

[10] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص420.

[11] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص420.

. شرح الأحاديث المقرّية (السنن المبين من كلام سيد المرسلين).

. شرح الأخضري في العبادات.

. شرح أحمرار بن بونة الجكني على ألفية ابن مالك.

. فتح البصيرة في العقيدة والعبادات.

. شرح نظم مبطلات خليل: وهذا الشرح أيضا توسع فيه الشيخ وناقش بعض المسائل وأبدى فيها رأيه، وقد سبقه العلامة الشيخ حماه الله فشرح من هذا النظم، فجاء فأتمه ونبه قبل البداية أن الشيخ حماه الله لم يصب في بعض المسائل مما تكلم عليه من النظم، وعلى كل فهو شرح مفيد جلب فيه الشيخ أنقال العلماء وقارن بينها.

. وله ترجمة للشيخ سيدي عمر بن سيدي علي، أضاف إليها ترجمة للشيخ حماه الله ناظم الرسالة وأخرى لمؤلفها.

. وله شرح على ألفية ابن مالك المشهورة.

. وله شرح على الأربعين النووية

. وله نوازل جمعها تلميذه سيدي محمد بن بادي[13].

د . وفاته:

ذكر الشيخ محمد بن بادي تلميذه وابن أخته أن وفاته كانت سنة 1348هـ/1927م[14].

ثالثا: الأحاديث المقّرية لأبي عبد الله المقّري التلمساني وأهميتها ومنهجيتها.

1 . التعريف بالكتاب:

كتاب "عمل من طبّ لمن حب" للقاضي الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقّري – الجَد – التلمساني (ت759هـ) من الكتب التي تمتاز بتنوع موضوعاتها، وغنى محتوياتها، فإنه ضمّ أحاديث الأحكام، واشمل على كثير من كليات الفقه وقواعده، واستبطن عددا من الألفاظ والاصطلاحات المتسعلمة لدى الأئمة العلماء.

2 . أهمية الكتاب:

---

[12] بول مارتي كنته الشرقيون، ترجمة محمد محمود ولد ودادي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق 1985 م، ص9.

[13] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص421.422.

[14] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص419.422.

وأهمية الكتاب تكمن في كون مصنفه تحرى فيه الصحيح، وسلك طريق التحقيق والتحرير والتنقيح، وقد نصّ على هذا في مقدمته كتابه فقال: "هذا كتاب (عمل من طب لمن حب) ضمنته من أحاديث الأحكام أصحها، ومن كلياتها أصلحها، ومن قواعدها أوضحها، ومن حكمها أملحها".

ويبدو أن المؤلف عمد إلى اقتباس عنوان كتابه من المَثل العربي السائر "عَمَلَه لك عمل من طب لمن حب"؛ أي عمل الحاذق لمن يحب، ومنه قيل للمعالج طبيب، عمد إلى ذلك لأنه وضعه ليشفي غليل ابن خاله؛ القريب منه، والحبيب إليه، ويقرب منه الفائدة، فكان هذا السبب المباشر لوضعه، وفي هذا يقول رحمه الله: "وكان الذي أثار عزمي إليه، وحمل همي عليه أني رأيت محل ولدي بل خلاصتي، وبقية من يعز على كبدي من قرابتي، الصغير سنّاً، الكبير إن شاء الله سناءً ... علي بن خالي ... أبي عبد الله محمد بن عمر المقّري ولع بكتاب الشهاب، وشرع يتكلم ببعض ألفاظه بين صبيان الكتاب، فخشيت أن لا يرجع عليه العناء بكبير فائدة ..."[15].

والكتاب على أربعة أقسام، فأما القسم الأول فَسَاق فيه الأحاديث الحُكمية المتعلقة بمختلف الكتب والأبواب الفقهية، وتربو في العدد عن خمسمائة حديث، موزعة على سبعة وأربعين بابا فِقْهيا، بدءاً من الطهارة، وانتهاء بالمواريث. وأما القسم الثاني فخصّه للكليات الفقهية على جملة أبواب الفقه أيضا، واشتملت على ما يزيد عن خمسمائة قاعدة كلية فقهيه كذلك، وهي في غاية الإفادة والإجادة. وأما القسم الثالث فبسط فيه كثيرا من القواعد الحُكمية، الفقهية منها والأصولية، وهي أكثر من مائتي قاعدة. وأما القسم الرابع والأخير فضمنه اصطلاحات وأقوال مأثورة، بعضها لصحابة كرام، وبعضها لأئمة مشهورين وتابعين أعلام، وهي تدور في مجملها في فلك الفقه وأصوله، والحِكم الشرعية.

3 . منهج المقّري في جمع الأحاديث وترتيبها:

والذي يعنينا هنا هو القسم الأول المتضمن لأحاديث الأحكام، فأما منهجه في تصنيف هذا القسم الأول فقد جرّد الأحاديث التي انتقاها من الصحاح والسنن من أسانيدها، واكتفى بالإشارة إلى من خرّجها قبل عرضها بالرمز الذي وضعه لذلك الُمخَرِّج؛ إذ وضع لكل إمام حرفا يشير إليه، فجعل (م) لمسلم، و(خ) للبخاري، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ن) للنسائي، و(ط) لمالك في الموطأ، ومن عادته أنه إذا عزا الحديث الأول لأحدهم، والحديث أو الأحاديث التي سيذكرها بعده للمشار إليه سابقا، فإنه لا يشير ثانية، ولذلك فقد تمرّ على القارئ أحاديث كثيرة دون أن يقف على رمز من تلك الرموز، ولم يحمل المؤلف نفسه العزو إلى كل من خرّج الحديث بل يكتفي بذكر واحد منهم فقط، وإذا كان الحديث في غير الصحيحن فإنه يتولى أحيانا بيان درجته بالاعتماد على قول من خرّجه، وغالب ذلك عند عزوه للإمام الترمذي، وقد يشير إلى تعدد الروايات واختلافها، ويكرر الحديث عند الحاجة. وأما منهجه في القسم الثاني والثالث فإنه ذكر القواعد مجردة، مع مراعاته ترتيب المسائل الفقهية بحسب أبوابها في الثاني،

---

[15] عمل من طب لمن حب، ص35. بتحقيق العمراني.

ومحاولته ضَمَّ القواعد التي بينها رابط في فصل واحد في الثالث. وأما القسم الأخير فإنه أفرد للأقوال التي ذكر أصحابها فصلا، وآخر للتي لم يذكر أصحابها.

ومصادر المؤلف في كتابه هي كتب الحديث التي سبق ذكر أسماء أصحابها، خاصة في القسم الأول من الكتاب، وقد تكون له مصادر أخرى في الفقه وأصوله لم يفصح عنها. ولمؤلفه في وصفه وبيان أهميته أبيات قال فيها:

هذا كتاب بديع في محاسنه *** ضمنته كل شيء خِلته حسنا
فكل ما فيه إن مرّ اللبيب به *** ولم يشم عبيرا شام منه سنا
فخذه واشدد به كف الضنين وذُذ *** حتى تحصله عن جفنك الوسنا

وقال المقّري الحفيد صاحب نفح الطيب: «رأيت هذا الكتاب بحضرة فاس عند بعض أولاد ملوك تلمسان وهو فوق ما يوصف». وقال أيضا: «هو بديع في بابه»[16].

طبع كتاب "عمل من طب لمن حب" وصدر عن دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م، ومعه رسائل أخرى صغيرة، بتحقيق بدر العمراني.

والذي يعنينا هنا من كتاب الإمام المقّريّ "عمل من طب لمن حب" هو قسم منه، وهو القسم الأول، الذي جمع فيه الأحاديث مبوبة على أبواب الفقه، وأوردها مجردة عن الإسناد، وذلك تيسيرا لحفظها على طلاب العلم، وقد شرحها العلامة باي بن عمر الكنتي (ت1348هـ)، في مصنف كبير، سماه السَّنَن المبين في شرح أحاديث أصول الدين.

أ . أبرز السبب الدافع لوضع هذا الكتاب وهو ما أفصح عنه في المقدمة.

ب . انتقى أحاديث من مختلف أبواب الشريعة شملت أبواب العبادات الوضوء – الصلاة – الزكاة – الصيام – الحج، ثم المعاملات (الجهاد النكاح – البيوع – الجنايات والحدود).

والأحاديث المختارة معظمها في الأحكام الفقهية، لكن أدرج فيها بعض الأحاديث من باب الأخلاق والآداب وغيرها، مما لا تبدو علاقته بالأحكام العملية.

ج . الأحاديث التي انتقاها أغلبها صحاح، مروية في الكتب المعتمدة كالصحاح والسنن.

د . الأحاديث يذكرها مقرونة بمن خرجها من الأئمة، مكتفيا بالرمز في أول حديث.

---

[16] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر– بيروت – ط1، 1997م. انظر: تحقيق العمراني لكتاب عمل من طب لمن حب، للمقّري، ص40، وانظر: مصطفى عكلي، قراءة في كتاب عمل من طب لمن حب، موقع الرابطة المحمدية للعلماء، نشر بتاريخ 2009/06/08م.

هـ . ورموزه محدودة، هي: (م) لمسلم (خ) للبخاري (د) لأبي داود، (ت) للترمذي، (ن) للنسائي، (ط) لمالك في الموطأ. هذه هي مصادره المعتمدة في اختيار الأحاديث.

و . وإذا عزا الحديث الأول لمسلم أو لغيره، والموالي تركه خلوا فيكون الرمز يشمله ويشمل كل ما جاء بعده من الأحاديث إلا ما انفرد برمز آخر.

ز . ويكتفي في العزو دائما على رمز واحد فقط.

ح . يكثر كثيرا من العزو لمسلم، ولو كان الحديث في البخاري وبأحسن سياق، جريا على عادة المغاربة الذين يفضلون مسلما على البخاري. بل الأدهى من هذا أنه يعزو الحديث إلى السنن وهو مخرج في الصحاح مثل حديث أبي هريرة τ: (لا يقب الله صلاة احدكم إذا أحدث حتى يتوضأ). أخرجه مسلم برقم: (1907). وحديث أب هريرة τ (إذا صلى أحدكم في ثوب فليخالف بطرفيه على عاتقيه). أخرجه البخاري برقم: (353)، وأبو داود برقم: (627).

وقد يكون ذلك منه سهوا وربما كان خطأ من النساخ.

ط . أحيانا يذكر درجة الحديث حيث يضع لفظ "صحيح" بآخره.

وقد استقرى محقق كتاب "عمل من طب لم حب" أنّ هذا اللفظ يكون غالبا عندما يكون الحديث مخرجا في السنن وبالخصوص جامع الترمذي[17].

ي . أدرج بعض الأحاديث الضعيفة وهي قليلة لا تتجاوز ستة أحاديث، لكنّ ضعفها خفيف كما كان سببه الإرسال، أو سوء الحفظ أو التدليس. وهي:

. حديث رقم: (32): (لا يبولن أحدكم في جحر)، أخرجه النسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن سرجس رقم: (34)، وهذا إسناد منقطع، لأن الحاكم صرح في معرفة علوم الحديث بأنّ قتادة لم يسمع من صحابي غير انس بن مالك، هذا بالإضافة إلى ما وسم به قتادة من تدليس[18].

. حديث (136): (من قعد في مصلاه من الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول إلا خيرا غفر له خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر)[19]. أخرجه أبو داود عن معاذ بن أنس رقم: (1287)، وإسناده ضعيف، لأن فيه زبان بن فائد قال الحافظ ابن حجر: ضعيف.

. حديث رقم (175): (اذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساويهم).

أخرجه أبو داود عن ابن عمر τ، برقم: (4900)، وإسناده ضعيف، فيه عمران بن أنس المكي، قال الحافظ ابن حجر: ضعيف.

---

[17] العمراني، مقدمة تحقيقه لكتاب عمل من طب لمن حب، للمقّري، ص20.

[18] العمراني، بدر بن عبد الإله، مقدمة تحقيقه لكتاب عمل من طب لمن حب، للمقّري، ص40.

[19] عمل من طب، للمقّري، ص51.

. حديث رقم: (178): (لا تغالوا في الكفن، فإنه يسلب سلبا سريعا).

أخرجه أبو داود عن علي τ برقم: (3154)، وإسناده ضعيف، فيه عمرو بن هاشم الجنبي، قال الحافظ: ليّن الحديث أفرط فيه ابن حبان.

. حديث (362): (يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزئ على الجلوس أن يرد أحدهم).

أخرجه أبو داود عن علي τ برقم: (5210)، وفي إسناده سعيد بن خالد الخزاعي، وقد ضعفوه.

. حديث: (407): (أبغض الحلال إلى الله الطلاق)، أخرجه أبو داود عن ابن عمر τ، رقم: (2178)، وإسناده ضعيف مضطرب. والصواب أنه مرسل عن حارب بن دثار كما قال أبو حاتم في العلل (431/1).

. حديث (494): (من ملك ذا رحم محرّم فقد عتق). أخرجه أبو داود برقم: (3949)، والترمذي: برقم: (1365)، بلفظ: (من ملك ذا محرم فهو حر)، أما لفظ المصنف فورد في رواية النسائي في الكبرى رقم: (4897)، وهذا الحديث فيه اختلاف أشار إليه كل من الترمذي وأبي داود، لذلك أنكره ابن المديني والنسائي في الكبرى، والصواب أنه مرسل، قال أبو داود: الحديث ليس بمرفوع أو ليس بمتصل، إنما هو عن الحسن عن النبي ρ.

والضعف الخفيف قد ينجبر بشروط، فيكون صالحا للاستدلال الفقهي كما قرره الحافظ ابن حجر وغيره.

ك . يشير أحيانا إلى اختلاف الروايات والطرق، وسوء الحفظ.

ل . يقع منه تكرار لبعض الأحاديث، ولعله لمناسبة الباب الذي تندرج

م . يقطّع بعض الأحاديث الطويلة.

وخلاصة منهجه في تصنيف احاديث الحكام أنه:

1- اختار أحاديث من مختلف أبواب الشريعة حيث ابتدأ بالعبادات (الطهارة – الصلاة – الزكاة – الصيام – الحج) ثم المعاملات الجهاد النكاح – البيـوع– الجنايـات الحدود– الوصية – المواريث).

2- أغلب الأحاديث التي أوردها صحيحة مروية في الكتب المعتمدة.

3- أدرج بعض الأحاديث الضعيفة وهي قليلة لا تتجاوز سبعة أحاديث 07.

4- يخرج الأحاديث مستعملا الرمز في أول الحديث لدلالة على مخرّجه على المنوال الآتي: م لمسلم – خ للبخاري – د لأبي داود – ت للترمذي – ن للنسائي – ط لمالك في الموطأ.

5- كان إذا عزا الحديث لمسلم أو لغيره وترك الحديث الموالي بدون رمز فـالرمز السابق يشمله ويشمل كل ما جاء بعده حتى يذكر رمزاً جديداً.

6 . يكتفي بالعزوِ لواحد من أ أئمة الحديث ولو خرجه غيره.

7- كثيراً ما يعزو الحديث لمسلم فقط ولو كان الحديث في صحيح البخاري.

8- يذكر أحياناً درجة الحديث حيث يضع لفظ (صحيح) بآخره.

9- يشير في بعض أحيان إلى اختلاف الروايات والطرق.

10- يقوم بتكرار بعض الأحاديث، وذلك لمناسبة الباب الذي تندرج تحته[20].

رابعا: شرح الأحاديث المقّرية للعلامة باي بن عمر الكنتي ومنهجيته.

1 . وصف عام لمنهج كتاب السنن المبين:

الكتاب عبارة عن شرح لـ "الأحاديث النبوية"، وهو القسم الأول من كتاب: "عمل من طب لمن حب"، للإمام المقّري. وعنوانه: السَّنَن المبين في شرح أحاديث أصول الدين، وهو من المؤلفات التي اعتنت بأحاديث الأحكام وهي التي يستنبط منها أحكام أفعال المكلفين، ولا يتبادر إلى الذهن من كلمة أصول الدين أن هذه الأحاديث في أبواب الاعتقاد، دون أبواب الفقه والتشريع، وإنما قصد المصنّف بلفظ "أصول الدين" الأحكام الشرعية المتعلقة بالمسائل المهمة في عبادة المسلم ومعاملته..

اتبع الشارح ترتيب أحاديث المقّري، وأطال في شرح الأحاديث غالبا، على طريقة شرح المطولات عند سلفه من العلماء، كالقاضي عياض والنووي وابن حجر والسيوطي وغيرهم[21].

جاء في مقدمة الشرح: "قد سنح لي أن أعلق شرحا غير خال من الإسهاب والإطناب، على الأحاديث التي جمع الشيخ العلامة محمد بن محمد المقري". وقال: "وقد أكثرت في هذا المجموع من التكرار، وبسطت الكلام في بعض المسائل، ونقلت فيها الخلاف، وتوجيهات الأقوال وأدلتها؛ وذلك مما يجلب السآمة ...؛ لكن ذلك كله إنما فعلناه لمقاصد: أما نقل الخلاف: فلأن الحديث هو مبنى الأقوال وأصلها؛ فإذا ذكر معنى الحديث المشروح، تعيّن ذكر من قال به، ومن لم يعمل به؛ وحجة من خالف مقتضاه؛ وإن عارضه حديث آخر صار إليه بعض العلماء، حسن ذكره، وبيان الراجح منهما سندا، والأوضح منهما دلالة، ليظهر ما هو الأولى بالاتباع؛ ومن قصر عن هذا لم يعط الشرح حقه؛ أن مع

---

[20] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص415.418.

[21] شرح الأحاديث المقّرية، للشيخ محمد باي بن عمر الكنتي (ت1348هـ)، من كتاب الجهاد إلى كتاب الأيمان والنذور، تحقيق: بن يمينة محمد، رسالة دكتوراه، جامعة أدرار، 2018/2017م. ص25.

معرفة الخلاف والإجماع من المهمات التي لا ينبغي جهلها؛ إذ على معرفة ذلك انبناء كثير من الأحكام، خصوصا في المذهب المالكي، المختص بمراعاة الأحكام"[22].

وقد تضمن الكتاب الكثير من نفائس العلوم، بحيث يشرح الحديث من زوايا عديدة؛ فنجد في الشرح: (الفقه، العقيدة، العربية، الطب، الشعر، التراجم،...).

والسنن المبين من أنفس الشروح، وهو كتاب ضخم ويضم ما يقارب (1960) صفحة.

ولقد افتتحه الشيخ بمقدمة مفيدة ومهمة ذكر فيها المصادر التي اعتمد عليها ومنهجه وطريقته في شرح هذه الأحاديث النبوية، وذكر أسباب اختيار هذا المنهج الذي تميز بالتفصيل وبسط الكلام وطول النفس في شرح هذه الأحاديث، والتعرض للكثير من الجزئيات وذكر بعض الفوائد ومناقشة المسائل بذكر الأدلة الشرعية، وأقوال أئمة المذاهب فيها، كما أنه يذكر الروايات المختلفة داخل المذهب المالكي في المسألة ويناقشها ويرجح ما يتبين له رجحانه ولو خالف المشهور، إذ هو من العلماء الذين يرون تقديم الراجح على المشهور، كما ذكر المصادر التي اعتمد عليها في شرحه، وذكر مميزاتها، وعرف بأصحابها، كما اشتملت هذه المقدمة على فصل يتعلق بفضل الحديث والاشتغال به، وفصل يتعلق بمعرفة حد الصحيح والحسن والضعيف، وما يحتج به من ذلك في الفروع الفقهية، وفصل ثالث يتعلق بالتعريف بالمؤلفات التي جمع منها المقري الأحاديث كالموطأ للإمام مالك رحمه الله والجامع الصحيح للإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وعرف بمؤلفيها تعريفا مسهباً شاملا وذكر كثيراً من الفوائد البديعة المهمة[23].

2 . مصادر الشرح:

قال الشارح في مقدمة كتابه "السنن المبين: "ومستمدا من كتب أيمة مشهورين، اتفق على جلالتهم ألو الألباب، وهم: "الإمام الحافظ أبو عمر يوسف عبد البر، والفقيه المحدث سليمان بن خلف الباجي، والإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي، والعالم العابد الزاهد أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة..." فذكر نحوا من اثني عشرا إماما، ختم ذكرهم بجد والده قائلا: "وشيخ شيوخنا الإمام العلامة القطب، الجامع المجدد، الشيخ سيدي المختار بن أحمد جد الوالد"[24].

والذي يظهر أن هذه الكتب هي من جملة المصادر الرئيسة التي اعتمدها الشارح، وإلا، فإن الشرح قد حوى من المصادر أكثر مما ذكر.

---

[22] السنن المبين في شرح أحاديث أصول الدين، (114/1). اعتنى به أ. مالك كرشوش، وحميد الكنتي، طبع وزارة الشؤون الدينية، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011م.

[23] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص412.

[24] السنن المبين في شرح أحاديث أصول الدين، (115.114/1). اعتنى به أ. مالك كرشوش، وحميد الكنتي، طبع وزارة الشؤون الدينية، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011م.

كما أنه لم يشر إلى كتب السنة التي اعتمدها، وهي كثيرة ومتعددة، منها: الصحاح والمسانيد والسنن، وكتب التخريج وغيرها.

هذا التنوع في المصادر وكثرتها ونفاستها يدلّ على غزارة الشرح وثرائه، وقيمته العلمية.

3 . أهمية شرح الأحاديث المقّريّة:

أ . هذا الكتاب من الكتب القلائل التي ألفت في أحاديث الأحكام في المذهب المالكي؛ فالكتاب يعتبر موسوعة في أحاديث الأحكام فقد اشتمل على مئات الأحاديث وعشرات الفوائد في علم الحديث.

ب . يعتبر الكتاب موسوعة في الفقه المقارن إذ يتعرض المؤلف رحمه الله في بعض المسائل الخلافية لمذاهب العلماء ويذكر أدلتهم ويبين الراجح منها.

ج . يعتبر الكتاب موسوعة فقهية متكاملة لاشتماله على مختلف الأبواب الفقهية في محال العبادات والمعاملات.

د- ما اشتمل عليه من مناقشة علمية أصولية للمسائل داخل المذهب المالكي وذكر للروايات المغمورة والأقوال المهجورة الواردة عن الإمام مالك رحمه الله تعالى، وترجيح لكثير من المسائل على خلاف ما هو مشهور في المذهب، مما يعيد الاعتبار لاجتهادات وأقوال كثير من علماء المذهب كابن عبد البر والباجي وابن العربي والقرطبي والشاطبي والقرافي والمقري وغيرهم، ويشكل صياغة جديدة للفقه المالكي في كثير من المسائل، وأعتقد أن هذا العمل يعتبر فتحا جديدا، ومحالا خصبا لكثير من البحوث والدراسات وخدمة حقيقية للمذهب المالكي، وهو المنهج العلمي الكفيل بعلاج كثير من الآفات والاختلافات التي تفتك بأمتنا اليوم.

هـ ربطه بين العلم والعمل والخشية من الله والورع والتقوى، وعدم تجريد الفقه من مسحة التزكية والتحلية ومعالجة أدواء النفوس والاهتمام بأعمال القلوب.

و . إبراز دور علماء الجزائر وبيان مساهماتهم على مر التاريخ في خدمة المذهب المالكي خصوصا والشريعة الإسلامية عموما.

ز . كون هذا الكتاب من أهم الكتب التي جمعت عدة خصائص ومميزات هامة من حيث تعلقه بالأحكام الشرعية عبادات ومعاملات، وربطه بين الفروع والأصول، وبيان مذاهب العلماء، وذكر الراجح منها، مع ما يمتاز به من الدقة والضبط والتحقيق.

ح – خصوصية المذهب والزمان والمكان:

أما خصوصية المذهب: فهو يتعلق بالمذهب المالكي الذي انتشر في المغرب العربي

خصوصا وإفريقيا عموما والذي كان بفضل الله من أسباب جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ومجابهة البدع والأفكار الهدامة والذي هو بحاجة ماسة في هذا الوقـت أكثر من أي وقت مضى إلى تحقيق كنوزه وخدمته بما يعيد له اعتباره ومكانته.

. خصوصية الزمان: حيث إن زمن المؤلف متأخر نسبياً، وهذا عامل مهم في جمعه لما تفرق في كتب السابقين، واطلاعه على أقوال المتقدمين، وتعرضه لكثير من النوازل والقضايا المعاصرة.

خصوصية المكان والإقليم: فمؤلف الأصل والشارح جزائريان كما سيأتي في الدراسة وأحرى وأولى من يجب عليه الاعتناء بعلماء الجزائر وأن يحقق مخطوطاتهم طلبة الجامعات الجزائرية، فإن فرطوا في ذلك فاللوم يقع عليهم هم أولا.

ط . اشتماله على كثير من فرائد الفوائد في مختلف الفنون كالحديث، والفقه والأصول واللغة والتاريخ وغيرها[25].

4 . مزايا شرح الأحاديث المقّرية:

يختلف تعامل الشارح مع الأحاديث من حيث الإيجاز والإطناب، فنجده في موضع يطيل التفريع والتفصيل، كما في شرح حديث خصال الفطرة، وأحيانا لا يتعدى الشرح الصفحة الواحدة؛ ولعل مردّ هذا إلى طبيعة الحديث المراد شرحه، أو قلة المصادر التي تناولت هذا الحديث. ويمكن عرض طريقة الشارح فيما يلي:

أ ـ بيان مظان الحديث، لاسيما في كتب الصحاح والسنن.

ب . شرح الكلمات الغريبة الواردة في الحديث وعمدته في ذلك: كتب غريب الحديث، مثل النهاية لابن الأثير.

ج . يكثر النقول عن النووي والسيوطي والخطابي، وهؤلاء أئمة شافعيون، كما يكثر النقل عن ابن عبد البر وابن رشد وزروق، وهم أئمة مالكيون؛ والمتأمل أدنى تأمل في مجموعة الكتب التي صدر بها الشرح، يدرك بأن أصحابها مختلفو المذاهب الفقهية، ويكتشف بأن الشارح بصدد التأليف في الفقه المقارن، ولا يتقيد بمذهب معين، مع أنه مالكي[26].

د . ظهور شخصية الشارح أثناء شرحه، بحيث لا يكتفي بنقل آراء فحول العلماء، بل يساهم معهم، ويبدي رأيه في الكثير من المسائل؛ ويظهر هذا جليا في كثرة استعماله لكلمة: "قلتُ".

---

[25] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص423424.

[26] شرح الأحاديث المقّرية، للشيخ محمد باي بن عمر الكنتي (ت1348هـ)، من كتاب الجهاد إلى كتاب الأيمان والنذور، تحقيق: بن يمينة محمد، رسالة دكتوراه، جامعة أدرار، 2018/2017م. ص26.

هـ. حرصه على بيان موقف المالكية من المسائل الفقهية غالبا.

و. الدقة والتفصيل أثناء مناقشة الآراء المختلفة (فقهية، عقدية، لغوية...).

غالبا ما يشير إلى المصدر الذي ينقل عنه، وقد ينقل من مصدر دون أن يشير إليه. الترجمة لجملة من العلماء[27].

5 . منهجيته في شرح الأحاديث ودراسة أحكامها:

بين رحمه الله أن الأحسن في الشرح هو مزج المعنى باللفظ وتلخيص كلام المتقدمين، وإبرازه بلفظ رائق جامع، ثم بين رحمه الله أنها طريقة صعبة لا تتيسر لمثله في قصر البـاع في علوم اللسان، وذلك تواضع منه رحمه الله على عادة أضرابه من العلماء الربانيين، وإلا فهو البحر الذي لا ساحل له، وقد بين رحمه الله أن الغرض هو تحصيل المعاني وتحقيق المبـاني وعدم الاعتناء بالتأنق في العبارات وتحسين الألفاظ.

ويمكن تلخيص أسلوبه في النقاط الآتية[28]:

أ . يتناول الحديث من حيث الرواية والسند

فإن كان صحيحا رواه الشيخان فلا يعلق عليه إلا لبيان اختلاف في الرواية، أو إذا عزاه المصنف لأحد الصحيحين مع وجوده فيهما، مثاله ما ذكره رحمه الله في بداية شرحه للحديث الأول حيث قال: "نسب رحمه الله هذا الحديث لمسلم، وهو فيه، لكن في روايتـه مخالفة لهذا في بعض الألفاظ، ففيه: إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى. وفيـه ومـن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها. ورواه البخاري في إحدى رواياته بهذا اللفظ، فلو عزاه له لكان أولى لتقدمه عند أهل الفن ولإتيانه بالحديث على لفظه".

فإن لم يكن الحديث في الصحيحين فإنه يذكر رواته ويتحدث عن سنده، ومثاله مـا ذكره في بداية شرحه للحديث السادس والعشرين وهو قوله : **(إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ)** حيث قال: هذا الحديث رواه في الموطأ والشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابـن خزيمة وابن الجارود والحاكم الثلاثة في صحاحهم من حديث بسرة، وصرح أحمـد وابـن معين والترمذي والحاكم والدارقطني والبيهقي والحازمي بأنه حديث صحيح وهو علـى شرط البخاري على كل حال ولفظ رواية الترمذي **(من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ)**، وروى ابن ماجه عن أم حبيبة قالت سمعت رسول يقول **(من مـس فرجـه فليتوضأ)** قال الترمذي: قال أبو ذرعة حديث أم حبيبة صحيح في هذا الباب، وقال محمد بن إسماعيل: لم يسمع

---

[27] شرح الأحاديث المقّرية، للشيخ محمد باي بن عمر الكنتي (ت1348هـ)، من كتاب الجهاد إلى كتاب الأيمان والنذور، تحقيق: بن يمينة محمد، رسالة دكتوراه، جامعة أدرار، 2018/2017م. ص27.

[28] مقتبسة من لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص436429.

مكحول من عبسة وروى مكحول عن رجل عن عبسة غير هذا الحديث وكأنه لم ير هذا الحديث صحيحا. انتهى. وقال أحمد: وهو حسن الإسناد. وصحح ابن السكن حديث أبي هريرة أن رسول الله ρ قال: **(من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونه حجاب فقد وجب عليه الوضوء)**.

واعلم أن حديث الوضوء من مس الفرج متواتر أخرجه من سبق عن بسرة، وابـن ماجه عن جابر وأم حبيبة، والحاكم عن سعد وأبي هريرة وأم سلمة، وأحمد عن زيد بن خالد الجهني وابن عمر، والبزار عن ابن عمر وعائشة، والبيهقي عن ابن عباس وأروى بنت أنيس، وذكره ابن منده عن أبي وأنس وقبيصة ومعاوية بن حيدة والنعمـان وأصحها كما قال البخاري حديث بسرة.

ولقد صرح رحمه الله بهذا المنهج في آخر كلامه على أحاديث الطهارة حيث قال: "وما للبخاري أو لمسلم لا يحتاج أن يتكلم في سنده ولا أن يذكر من وافقهما على إخراجه وأما ما ينسب إلى غيرهم فنتكلم عليه بما ساعد به الحال".

وفي بعض الأحيان يذكر من روى الحديث من أصحاب السنن مع أنـه مـروي في الصحيحين كما في شرحه للحديث الأول حيث قال: "وذكره البخاري في سبعة مواضع من كتابه. وأما أصحابه فرواه مسلم والترمذي في الجهاد وأبو داود في النكاح والنسائي في الوضوء والجهاد والنكاح، وابن ماجه في باب النية من أبواب الآداب. وأكثر روايات الموطا ليس فيها، وأثبته محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة في روايته في آخر الكتاب مـع عـدة من أحاديث".

ب . شرح ألفاظ الحديث لغة وتعريفها اصطلاحا، وضبطها بإعجامها بالحروف عند مخافة الوقوع في اللَّبس.

مثاله: قوله: والنيات: جمع نية بتشديد الياء من نوى ينوي من باب ضرب يضرب، والأصل نوية قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وتخفيفها لغة. وقيل هي من النوى بمعـنى البعد، فكأن الناوي للشيء يطلب بقصده وعزمه ما لم يصل إليه بجوارحـه وحركاته الظاهرة؛ لبعده عنه، فجعلت النية وسيلة إلى بلوغه...

والنية لغة القصد إلى الفعل قال المقدسي: النية والقصد والإرادة والعزم بمعنى. والعرب تقول: نواك الله بحفظ أي قصدك.

وشرعا: قصد الشيء مقترنا بفعله فإن تراخى عنه كان عزما. ويقال: توجه القلـ نحو الفعل ابتغاء وجه الله تعالى وامتثالا لأمره. ومثاله كذلك ما ذكـره في بدايـة آخـر أحاديث الطهارة حيث قال: والجُحر – بضم الجيم وسكون الحاء المهملة – وجمعه جحر – بكسر ففتح – هو الشق في الأرض إن كان مستديرا وهو النَّقْب بفتح المثلثة – أفصح من ضمها وأما إن كان مستطيلا فهو السرب – بفتح السين والراء المهملتين – والمراد هنا ما يعمهما".

كما أنه يضبط أسماء الرواة مثل قوله في الحديث (32): "هذا الحديث رواه النسائي عن قتادة عن عبد الله بن سَرْجِس – بفتح السين وسكون الراء وكسر الجيم، وأبو داوود عن عن عبد آخره سين مهملة غير منصرف للعجمة والعلمية".

ج . يذكر مواطن الإجماع في المسألة:

– فإن كانت المسألة مجمعا عليها ذكرها بدون تعقيب:

مثاله: قوله في شرح الحديث الثاني: "وأجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهور". وقوله: في شرح الحديث الرابع: "ولا خلاف في مشروعية غسل اليدين في أول الوضوء لثبوته في أحاديث صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم ، وإنما الخلاف في توقف الإتيان بالسنة على غسلهما قبل إدخال اليد في الإناء وعدم توقفها عليه". إلخ.

– فإن خالف البعض ذكره للأمانة العلمية، وخروجا من عهدة ادعاء الإجماع: مثاله: ما ذكره عند شرح الحديث السادس حيث قال: " قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: والتغوط في الماء كالبول فيه وأقبح، وكذلك إذا بال في إناء ثم صبه في الماء، وكذا إذا بال بقرب نهر بحيث يجري إليه البول فكله مذموم قبيح منهي عنه على التفصيل المذكور و لم يخالف في هذا أحد من العلماء إلا ما حكي داود الظاهري أن النهي مختص ببول الإنسان بنفسه وأن الغائط ليس كالبول وكذا إذا بال في إناء ثم صبه في الماء أو بال بقرب الماء، وهذا الذي ذهب إليه خلاف إجماع العلماء وهو من أقبح ما نقل عنه في الجمود على الظاهر والله أعلم".

– يدقق في مسائل ادعاء الإجماع ولا يسلم بها إلا بعد التأكد من ذلك: مثاله: ما ذكره في خاتمة المقدمة حيث نقل عن الإمام العراقي قوله: حكى بعض الأيمة الإجماع على أنه لا يحل الجزم بنقل الحديث إلا لمن له به رواية، وهو الحافظ أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي بفتح الهمزة الأشبيلي، وهو خال أبي القاسم السهيلي، فقال في برنامجه المشهور : قد اتفق العلماء رحمه الله على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات؛ لقوله : (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار). انتهى كلام العراقي. قال معقبا بعد ذلك: قلت: (هذا الإجماع مبحوث فيه، وهذه الأمهات التي ملأت الأرض وأجمع الخاص والعام على ثبوت ما فيها لا يعد ناقل ما فيها والمحتج بها كاذبا عليه ولا ناقلا لما لا علم له بصحته).

وما قاله عند شرحه للحديث السابع: "قال في التوضيح حكي بعضهم الإجماع على

إخراج الماء الكثير جدا المستبحر. قال: وعلى هذا فتخرج هذه الصورة من الخلاف".اهـ قال: "وانظر هل يسلم هذا الإجماع أم لا، فإن ظاهر كلام جماعة . من الأيمة في المذهب وخارجه الكراهة مطلقا".

د . إن كان في المسألة خلاف بين العلماء فإنه يذكر مذاهب العلماء فيها، ويركز على المذاهب المشهورة خصوصا الأربعة، ويحرر محل النزاع، ويبين سبب الخلاف، ويذكر أدلة كل قول بكل صدق وأمانة، ودون تعصب، ثم يرجح ما يراه راجحا وتسنده الأدلة، مما يجعل هذا السفر كتاب فقه مقارن في هذه المسائل.

ومن أمثلة ذلك: ماذكره عند شرحه للحديث العاشر حيث قال: "ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في استقبال القبلة واستدبارها على مذاهب لاختلاف الأحاديث:

أحدها: مذهب مالك والشافعي رحمهما الله : أنه يحرم استقبال القبلة في الصحراء بالبول والغائط، ولا يحرم ذلك في البنيان، وكذا مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر رضي عنهما والشعبي وإسحاق بن راهويه رحمهم الله وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين رحمه الله.

والمذهب الثاني: أنّه لا يجوز ذلك في البنيان ولا في الصحراء وهو قول أبي أيوب الأنصاري ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري وأبي ثور وأحمد في رواية، قلت ورجحه ابن حزم من الظاهرية وابن العربي من المالكية واللخمي وهو المشهور في مذهب أبي حنيفة. والمذهب الثالث: جواز ذلك في الصحراء والبنيان جميعا وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة بن أبي عبد الرحمن وداود الظاهري.

والمذهب الرابع: لا يجوز الاستقبال لا في الصحراء ولا في البنيان ويجوز الاستدبار فيهما، وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة، وعنه المنع فيهما في الصحراء والاستقبال في المدن دون الاستدبار"، ثم ذكر أدلة كل فريق، ثم ذكر أن مذهب أبي حنيفة أحوط، وقد رجحه ابن العربي.

ومن أمثلته كذلك ما ذكره عند شرحه للحديث الحادي عشر حينما تعرض لمسألة هل الفخذ عورة.

هـ- تحرير فقه المسألة في المذهب المالكي:

. فإن كان في المسألة قول واحد في المذهب بينه ونص عليه، كقوله في شرح الأول: "ومذهبنا أن من جزم برفض الصوم بأن نوى أنه أفطر وخرج من صومه فسد صومه".

. وإن كان فيها خلاف داخل المذهب بينه، ورجح بين الأقوال، وبين المعتمد في المذهب : كقوله في شرح الحديث الأول: "والمعتمد من مذهبنا أن المستحلف على حق لا تنفعه التورية وإن لم يكن عند حاكم إن استحلف".

وقوله في شرح الحديث الثاني عند كلامه على فاقد الطهورين بعد أن ذكر أن في المسألة أربعة أقوال: "أصحها عند أصحابنا يجب عليه أن يصلي على حاله، عليه ويجب أن يعيد إذا تمكن من الطهارة".

. كما أنه يقدم الراجح على المشهور كما نص على ذلك في المقدمة حيث قال: "ثم إني ألتزم فيما أذكره من الفروع بيان ما هو المشهور، وإن كان الراجح من حيث الدليل غيره أبينه وأرجحه، وأذكر من قال به من علمائنا؛ وهذه هي طريقة ابن عبد السلام والشيخ خليل في التوضيح وشيخ شيوخنا جد الوالد رضوان الله عليهم. وقد نصوا على أن الأقوى دليلا مقدم على المشهور في العمل كما أوضح ذلك القرافي

وغيره...".

و . أمثلة من اختياراته وترجيحاته:

– ما ذكره عند شرحه للحديث الأول بعد أن نقل عن القرافي وابن جماعة ما يقتضي معرفة الله تعالى لا ثواب فيها وهذا خلاف ما ذكره الغزالي قال: "قلت: المعتمد في ذلك ما ذكره الغزالي، بل لا وجه لغيره".

– قال في شرح الحديث الخامس: "وبالتتريب قال الشافعي وجماعة من العلماء، وهو اختيار شيخ شيوخنا جد الوالد–أي الشيخ سيدي المختار الكبير ونصه: وندب

تتريب بسابعة...".

– ما ذكره عند شرح الحديث العاشر المتعلق بالنهي عن استقبال القبلة واستدباها حال قضاء الحاجة، فبعد أن نقل كلام النووي في المسألة، وشفعه بكلام المالكية قال: "في هذا الأخذ نظر، وأصل المذهب عدم التحديد في مثل هذا".

– ما ذكره في شرح الحديث الحادي عشر والمتعلق بالنهي عن النظر إلى العورة، فبعد أن ذكر إجماع العلماء على تحريم نظر الرجل إلى غير الوجه والكفين من المرأة الأجنبية، ذكر اختلافهم في الوجه والكفين لغير حاجة وقال: "والمحققون من

المالكية والشافعية على حرمة نظر وجه الأجنبية وكفيها لغير حاجة، وإن لم تكن لشهوة، وهذا هو اختيار أشياخنا رحمهم الله ...".

ز– يذكر مختلف المسائل والصور المتعلقة بالموضوع:

وذلك بمنهجية واضحة لا تبقي فيها أي التباس أو غموض، مثال ذلك ما ذكره في الحديث الثلاثين حينما تعرض لمسألة النجاسة الواقعة في المائع.

ح– يعرج على الواقع بذكر العادات وما يلاحظه في حياة الناس:

مما يضفي على هذا الشرح لمسة واقعية تجعله أقرب إلى حياة الناس، للاستفادة منه، صاحبه زيادة على ما يقدمه من صور لبعض البيئات وبعض التقاليد والأعراف.

– فقد قال عند شرحه للحديث الحادي عشر حينما قال: "ورأيت العوام يلتزمون ستر عورة المولود عندما يولد وبعد ذلك مدة حتى يستره اللحم ويرون ذلك لازما، فإذا تتام لحمه وزال عنه قبح المنظر تركوه، ولعلهم أخذوه منه هذا الحديث".

– وقال في شرح الحديث الخامس عشر: "قلت الجاري على الألسنة أنه هو المسمى عندنا **بأدراس**"[29].

[29] لخضر قومار، إطلالة على كتاب شرح الأحاديث المقّرية للشيخ باي الكنتي، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثاني – جوان 2013. ص429.435.

خاتمة: نتائج وتوصيات.

قبل ذكر النتائج والتوصيات لهذه الدراسة الوصفية المتواضعة، التي لم تشف العليل ولم ترو الغليل، أحتاج إلى الاعتراف بأنّ الاطلاع على مثل هذا الموضوع يفتح آفاقا واسعة للبحث والتدقيق لاستجلاء الكثير من الكنوز العلمية والمنهجية، الجديرة بالاهتمام من عشاق الحديث وفقهه، وعسى الله أن يهيئ لي من الوقت والجهد ما أعاود به التدقيق والتحقيق، لاستثمار هذا التراث العلمي الخبيء المنطوي على عجائب من الفوائد. فاللهم يسّر وأعن.

النتائج:

1 . إن إسهام علماء الجزائر في التصنيف في أحاديث الأحكام وشروحها قليل ولكنه متميز، من حيث استيعابه للأحكام العملية، والتفصيل في الخلاف الفقهي، والدراسة المثمرة.

2 . صنّفت مجموعة الأحاديث المقّريّة بعناية فائقة، فشملت أحكام الفقه من العبادات إلى المعاملات ببابها الواسع.

3 . شرح العلامة باي الكنتي هو الشرح الوحيد للأحاديث المقّرية، وقد تميز بخصائص فائقة، فاستوعب الأحكام والخلاف الفقهي العالي والنازل، وأطال النقل من مصادر فقهية كثيرة جدا وأسهب فيه.

4 . في شرح العلامة باي الكنت أبحاث متنوعة من العلوم، فلم يقتصر على الفقه، بل تطرق إلى أبحاث لغوية وعقدية وصوفية وغيرها.

5 . كتاب السّنَن المبين من المصنّفات النافعة التي لم تلق العناية الكافية، فرغم الجهود المبذولة في خدمتها وتحقيقها ودراستها في الأطروحات الأكاديمية إلا أنها هذه الجهود لم تصل إلى حدّ الكفاية في العناية بموروثنا العلمي وتفعيله في واقعنا الحضاري الراهن.

التوصيات:

هذه أهم التوصيات التي رشحت بعد البحث في الموضوع (التصنيف في أحاديث الأحكام: الأحاديث المقّرية وبعض شروحها نموذجا).

1 . تحتاج الأحاديث المقّرية إلى مزيد عناية من حيث الشرح والدراسة المنهجية الموافقة للعصر، للاستفادة منها في البحث العلمي والتدريس الجامعي.

2 . مصنّف السّنن المبين من الأعمال المميزة التي بذل فيها العلامة باي بن عمر الكنتي جهدا كبيرا في شرح الأحاديث المقّرية، وهو الشرح الوحيد، وهو بحاجة إلى النشر والتوزيع والإشهار، من أجل تثمين جهود علمائنا في خدمة الحديث وعلومه.

3 . في شرح العلامة الكنتي على الأحاديث المقّرية الكثير من الكنوز المعرفية والمنهجية المتميزة وهي تحتاج من الباحثين لاستكشاف وتحليل وإبراز.

والله ولي التوفيق.